مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 14 العدد 1، 2017، ص ص 111- 129

صيغ الأمر في الإعراب أو البناء

قراءة جديدة في البنية التركيبيّة والوظيفة الدلاليّة

أحمد محمد بشارات*

تاريخ الاستلام 2016/2/17 تاريخ القبول 2016/4/24

ملخص

تُعدّ بنية التركيب "افعلْ" واحدة من المسائل الخلافيّة في النحو العربي، فهي مبنية عند البصريين، ومعربة عند الكوفيين؛ ويقوم الخلاف بين النحويين على وجهتي نظر في قراءة العلاقات الشكلية بين مكونات التركيب والوظيفة الإعرابية، فالبصريون يعلّلون البناء بخلوّ "افعلْ" من مكوّن العامل النحويّ (= لام الأمر) قياسًا على "لتفعلْ"؛ والكوفيون يعللون الإعراب بتقدير العامل؛ فـ "افعلْ" وفق الكوفيين أصلُه "لتفعلْ".

يسعى البحث إلى تقديم قراءة جديدة في البنية التركيبية والوظيفة الدلالية في أمثلة "افعلْ"، وسيقدم البحث مقاربات تركيبية ووظيفية بين أمثلة "افعلْ" و"لتفعلْ" في محاولة لتصنيف أمثلة "افعلْ" في البناء أو الإعراب؛ فالبنية العميقة في سياق طلب الفعل مستقبلاً تتشكل في إسنادين: إسنادِ طلب الفعل في المتكلم زمن التلفظ، وإسنادِ تحقيقِ الفعل في المتلقي مستقبلاً، ويحاول البحث تقديم مقاربات وظيفية بين مكونات المعنى في البنية العميقة وحالة إعراب الآخر في الشكل المُنجز "افعلْ" و"لتفعلْ"، فالمكوّن العاملي (ل= لام الأمر) لا يظهر في تركيب "افعلْ" غير أنّه يقدّم وظيفة طلب الفعل بسبب من تعالقات المعنى الإسنادي في المتكلم والمستمع في البنية العميقة، ومن المنطقيّ أن تكون حالة الآخر ذات علاقة بمكوّنات المعنى الإسنادي في التركيبين "افعلْ" و"لتفعلْ" على حدّ سواء.

1- "افعلْ" و"لتفعلْ" مقاربات في البنية والوظيفة

تستعمل العربية صيغتين أساسيتين[1] في سياق طلب الفعل مستقبلاً: صيغة "افعلْ" وصيغة "لتفعلْ"، ويعتور الصيغتين تغيّرات صوتية متماثلة في حالة الآخر:

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2017.

* قسم اللغة العربية والدراسات الإماراتية، كليات التقنية العليا، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة.

أ- افعلْ: افعلا \ افعلي \ افعلوا \ افع \ افعلن...

ب- لتفعلْ: لتفعلا \ لتفعلي \ لتفعلوا \ لتفع \لتفعلن...

وبمقارنة (أ) مع (ب) يتّضح أنّهما صيغتان تسعملان في وظيفة واحدة (= طلب الفعل مستقبلاً)، وتقعان في حالة نحوية واحدة (= الحذف = الجزم)؛ غير أنّ للنحويين وجهتي نظر في أمثلة (أ) = "افعلْ"؛فهي معربة عند الكوفيين، ومبنية Non Parsing عند البصريين، وقد أخذ جلّ النحاة بتعليل البصريين؛ فمكوّنات التركيب في أمثلة (ب) = "لتفعلْ" يدخلها عامل نحويّ يجعل تفسير حالة الآخر أكثر انسجامًا مع منطق النحو العامليّ، ومع صحة الربط الوظيفي بين عامل النّحو (= ل) وحالة الجزم، إذ يؤسس هذا الربط لإقامة علاقة – أيضًا – بين مكونات المعنى الإسنادي وحالة الجزم في "لتفعل"، إلا أنّ هذا التعليل لا يُفسر العلاقة بين الوظيفة الدلالية (=وظيفة الإسناد) وحالة الآخر في أمثلة "افعلْ"؛ فمن غير المقنع أن تكون علامة الآخر(= الحذف) في "افعل" حالة بناء، وفي "لتفعلْ" حالة إعراب، فهذه مفارقة تقلل من وظيفة المعنى النحوي[2]في تركيبين يقدمان وظيفة واحدة. وعلى الرغم من أنّ الكوفيين قدموا مقاربات وظيفية دلالية بين "افعلْ" و"لتفعلْ" إلا أنّهم أبقوا مسألة العلاقة بين وظيفة الإسناد وحالة الآخر مدينة لسلطة العامل النحوي، فقدّروا عاملاً نحويًا في أمثلة (أ)، وعندهم أنّ "افعل" معربة بعامل مقدر، و"لتفعل" بعامل ظاهر.

1-1- وجهتا نظر البصريين والكوفيين في صيغ الأمر، قياس "افعل" على "لم تفعل"

1-1-1- ذهب البصريون إلى أنّ أمثلة "افعلْ" مبنية، من جهة أنّها لم تستوف شرط الوقوع في تأثير العوامل النحوية؛ فهي أفعال تخلو من سوابق المضارعة[3]، وعلى الرغم من قولهم ببناء أمثلة "افعلْ" إلا أنّهم فسروا التغيرات الصوتية في حالة الآخر نحويًا بحملها على الصحيح المجزوم كالآتي:

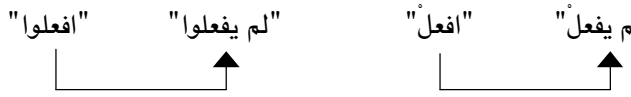

وفسّروا الحذف -أيضًا- في آخر المعتل بحمله على الصحيح من الأفعال، وذلك "أنّه لمّا استوى الفعل المجزوم الصحيح وفعل الأمر الصحيح، كقولك: لم يفعلْ وافعلْ يا فتى، وإنْ كان أحدهما مجزومًا والآخر ساكنًا، سُوّي بينهما في الفعل المعتل،... فلمّا وجب حذف هذه الأحرف في المعتل للجزم، فكذلك يجب حذفها من المعتل للبناء، حملاً للمعتل على الصحيح"[4]؛ وذهب بعض الكوفيين مذهب البصريين في حمل "افعلْ" على "لم تفعلْ"، ففسروا الحذف في "ادعُ وارمِ واخشَ" بحملها نحويًا على المجزوم من نحو "لم يدعُ ولم يرمِ ولم يخشَ"،[5]، وهذا قياس غير

منطقيّ إنْ في المُنجز وإنْ في التعليل، ذلك أنّ تركيب "لم يفعلوا" لا يقدّم وظيفة إسنادية بالمفهوم الفعليّ للإسناد Actual Prediction، إذ لا علاقة واقعة بين المسند والمسند إليه إلا في شكل التركيب، وإذا كان هناك وظيفة إسنادية في تركيب "لم يفعلوا" فهي وظيفة إسناد الإخبار بعدم الفعل Didn't Do إلى فاعل التلفظ Speaker، كالآتي:

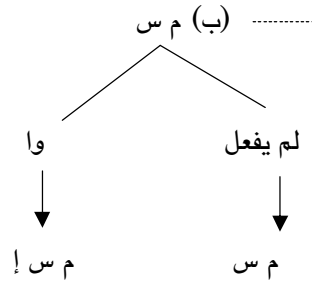

(م س إ = مسند إليه \ م س = مسند)

المكوّن (م س إ) في (أ) هو فاعل التلفظ "المسند إليه"، والمكوّن (م س) في (ب) هو المسند "لم يفعلوا"، وديناميّة العلاقة الإسناديّة متشكلة في (أ) و(ب)، أمّا مكونات (ب) في تركيب "لم يفعلوا" فلا تحمل إسنادًا ديناميًا، لأنّها تقدّم معنى عدم الوقوع في الماضي، ومقابلاً لذلك فإنّ تركيب "افعلوا" يحمل إسنادًا ديناميًا، لأنّه معلق زمنيًا على المستقبل Expected Prediction، مما يجعل قياس "افعل" على "لم تفعل" غير منطقي.

واشترط البصريون ظهور العامل النحوي (عامل غير مقدر) في بنية التركيب، فقدّموا تقابلات غير مقنعة في وظيفة العمل النحوي بين عامل الخفض وعامل الجزم، إذ يرى البصريون أنّ:" الجازم أضعف من الجار، والجار لا يعمل مضمرًا، فمن باب أولى أن لا يعمل الجازم وهو أضعف منه في العمل[6]" وهو ما يرفضه الكوفيون؛ فعامل الخفض "ربّ" يعمل مع الحذف بعد الواو والفاء، نحو قول رؤبة بن العجاج:

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُه[7] (الرجز)

كما أنّ حرف الجزم يعمل مع الحذف، كقول أبي طالب عمّ الرسول صلى الله عليه وسلم:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبَالاَ[8] (الوافر)

وإذا جاز أن يعمل حرف الجزم مع الحذف في هذه المواضع، جاز أن يعمل هاهنا مع الحذف لكثرة الاستعمال، وكذلك حرف الشرط يعمل مع الحذف في ستة مواضع، هي الأمر والنهي والدعاء

والاستفهام والتمني والعرض، فَعملِ حرفُ الشرط مع الحذف في هذه المواضع كلِّها لتقديره فيها[9].

1-1-2- ذهب الكوفيون إلى أنّ صيغ الأمر معربة Parsing؛ إذ يصحّ وقوعها في تأثير العوامل النحوية؛ فالأصل في "افْعَلْ" أن تقول "لِتَفْعَلْ"[10]، وعلى ذلك قوله تعالى:"فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ" (يونس/58)، وقرأ يعقوب وأُبَيّ وأنس -رضي الله عنهم-:" فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ"[11]؛وأورد النحويون شاهدين من أدلة الكوفيين نُسبا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، من ذلك أنّه قال في بعض مغازيه:" لتأخذوا مصافّكم"[12]أي خذوا، وفي رواية أخرى "لتقوموا على مصافكم"؛ أي قوموا، وأنّه قال في وجوب الصلاة بقميص واحد:" ولتزرّه ولو بشوكة"[13]؛ أي زرّه؛ غير أنّ هذين الشاهدين لم يردا بلفظيهما في كتب الحديث الشريف، وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنّه قال في حجة الوداع: "لتأخذوا مناسككم"[14]، وفي وجوب الصلاة بقميص واحد ورد في البخاري بلفظ:" يزرّه ولو بشوكة"[15]وفي سنن أبي داوود: "وازْرُرْه ولو بشوكة"[16]، وفي سنن النسائيّ:" وزرّه عليك ولو بشوكة" [17].

ومن أدلة الكوفيين - أيضًا -على أنّ الأمر للمواجهة على أصله يكون باللام، قول الشاعر وهو مجهول القائل:

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَلْتُقَضَّى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَا[18] (الخفيف)

وقال الآخر:

فَلْتَكُنْ أَبْعَدَ الْعِدَاةِ مِنَ الصُلْـ ـحِ مِنَ النَّجْمِ جَارُه الْعَيُّوقُ[19] (الخفيف)

وقال الآخر:

لِتَبْعَدْ إِذْ نَأَى جَدْوَاكَ عَنِّي فَلاَ أَشْقَى عَلَيْكَ وَلاَ أُبَالِي[20] (الوافر)

فثبت أنّ الأصل في الأمر للمواجهة في نحو "افعلْ" أن يكون باللام "لتفعلْ" كما لأمر الغائب، إلا أنّه لما كثر استعمال الأمر للمواجهة في كلامهم، وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها مع حرف المضارعة طلبًا للتخفيف"[21]، ويقول ابن الحاجب إنّ صيغ الأمر تجري:" على طريقة المضارع في حال الجزم صحيحه ومعتله، ومذكره ومؤنثه، ومثناه ومجموعه[22]، فصيغة "افعل" ترجع إلى بنية عميقة هي "لتفعل".

أما أمر الغائب والمتكلم، فإنّه يلزمه دخول لام الأمر التي توجب أيضًا دخول السوابق الأربع، يقول الزمخشري:"وأمّا ما للفاعل، فإنّه يُؤمر بالحرف داخلاً على المضارع دخول (لا) و(لم)، كقولك:"لتُضْرَبْ أنت" و"ليُضْرَبْ زيد" و"لأُضْرَبْ أنا"، وكذلك ما هو للفاعل وليس بمخاطب،

كقولك:"ليُضربْ زيد" و"لأُضربْ أنا"؛ وعلى ضوء هذا النصّ يقول: الأصل في الأمر أن يدخل عليه اللام، وتلزمه لإفادة معنى الأمر؛ إذ الحروف هي الموضوعة للمعاني كـ (لا) في النهي و(لم) في النفي، إلا أنّهم في أمر المخاطب حذفوا حرف المضارعة لما ذكرناه من الغُنية عنه"[23].

1-1-3- خلاصة

إنّ محاولة النحاة تفسير حالة الآخر في صيغ الأمر يدلّ على أنّها صيغ ليست مبنية من الناحية الشكلية على الأقل، فالبناء لزوم آخر الكلم حالة واحدة[24]، وصيغ "الأمر" لا تكون على حالة واحدة؛ غير أنّ البصريين اهتموا بمسألة الشكل Structure فاشترطوا لإعراب الفعل بوجه عام أن تدخله السوابق الأربع (ن-أ-ت-ي)[25] فربطوا فكرة العمل بشكل البنية، إذ يصحّ إعراب "لتفعلْ" لما يدخلها من سوابق المضارعة، ولا يصحّ ذلك في صيغة "افعلْ" لخلوّها من سوابق المضارعة؛ فكانت صيغة "افعلْ" محمولة نحويًا على صيغة "لم تفعلْ" بسببٍ من بنية الآخر صوتيًا، ومبنية في تقابلها مع صيغة "لتفعلْ"، لخلوّ "افعلْ" من سوابق المضارعة.

أما الكوفيون فقد وسّعوا اعتبارات التحليل الشكلي، فكان تركيب "افعلْ" مقيسًا على تركيب "لتفعلْ"، فقدّموا تفسيرًا يؤسس لإقامة علاقة بين البنية العميقة والبنية السطحية في التركيب، وهو ما يقدّم تفسيرًا يربط الشكل (التركيب) بالمعنى Meaning، أي العلاقة بين الوظيفة البلاغية والتركيب، فعند الكوفيين أنّ حذف سوابق المضارعة يرجع إلى ظهور المخاطب[26] فعليًا Effective Listener زمن التلفظ بالأمر Pronouncement Time، فحضور المخاطب يغني عن كل الوظائف الشكلية التي من شأنها أن تشير إليه، كالآتي:

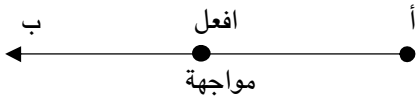

أ= مرسل / ب = مُستقبِل

وقد تجاوزت اللغات السامية في كثير من الاستعمالات مرحلة البنية الشكلية لذكر الضمائر إذا وُجد ما يغني عن الدلالة عليها[27].

ومع أهمية التحليلات التي قدّمها الكوفيون في إقامة مقاربة بين بنية "افعل" وبنية "لتفعل"، إلا أنّ اهتمامهم كان منصبًا في البحث عن تعليل شكليّ يفسر حالة الآخر في "افعلْ"، وذلك بتقديرهم للعامل مضمرًا، أما البحث في تفصيلات المعنى الإسنادي[28]، فلم يكن ذا قيمة في تفسير حالة الآخر في "افعلْ".

2- "افعل" و"لتفعل" محاولة لتقديم تحليلات جديدة في البنية التركيبية والوظيفة الدلالية

2-1- إنّ أيّ عملية اتصال هي علاقة معنىً أو وظيفة إسنادِ المعنى بين متكلم ومستمع[29]، وعلى الرغم من أنّ مكونات الاتصال تظهر في الشكل المُنجز إلا أنّ بعض تفصيلات المعنى تقدم وظيفتها الاتصالية في مستوى البنية العميقة، بحيث تبقى العلاقة بين البنية السطحية والبنية العميقة منفتحة على خيارات واسعة أسلوبيًا ضمن مقدرة اللغة على إقامة علاقة بين الشكل والمعنى، وفي اللسانيات الوظيفية أصبح التركيز منصبًا على تحليل مكونات البنية العميقة في الوصول إلى المعنى، "فالبنية العميقة ذات علاقة أوثق بمعنى الجملة من البنية السطحية[30]، وفي سياق طلب الفعل مستقبلاً يكون أحد طرفي الاتصال غير مُنجزٍ في البنية التركيبية، إذ يظهر المُستقبِل Listener فقط في البنية السطحية، وهذا يوجب تحليل بنية "افعلْ" و"لتفعلْ" وفق منظور دلالي يهتم بمكونات المعنى الإسنادي في البنية العميقة؛ فالمعنى الوظيفي في سياق طلب الفعل يقوم على علاقة بين مرسل Speaker يقدم وظيفة إسناد طلب الفعل، ومُستقبِل Listener يقدّم وظيفة إسناد تحقيق الفعل achieving the goal. والشكل الآتي يوضّح مكونات علاقة الاتصال في البنية العميقة في سياق طلب الفعل مستقبلاً:

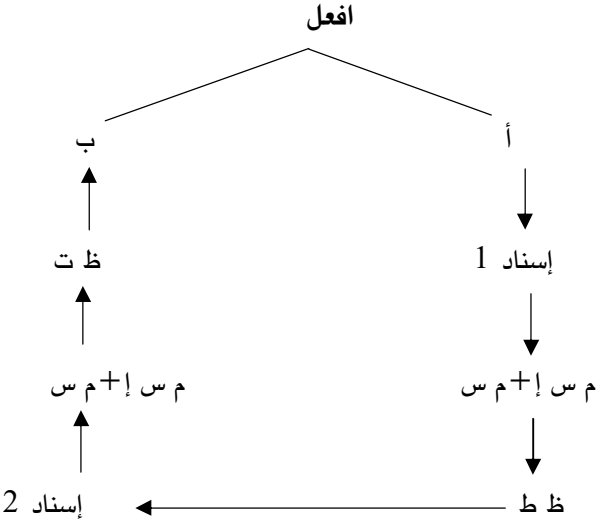

(أ = مرسل / ب = مستقبل) (م س إ = مسند إليه / م س = مسند) (ظ ط = وظيفة طلب الفعل / ظ ت = وظيفة تحقيق الفعل) (الخط بين أ وب = المعنى أو عملية الاتصال).

تبدأ عملية الاتصال في (أ) = المرسل Senderفيتكون المعنى الإسنادي الأول (إسناد1) لتقديم وظيفة طلب الفعل زمن التلفظ؛ وفي (ب) يتشكل إسناد2، الذي يقدم وظيفة تحقيق الفعل في المستقبل Listener.

وإسناد1 يتكون من: م س إ + م س، فاعل التفظ + معنى طلب الفعل، وإسناد2 يتكون من: م س إ + م س، الفاعل الحقيقي + تحقيق الفعل، أي الممارسة الفعلية لتحقيق الفعل.

ومن المهم معرفة أنّ حركة الأسهم ذات علاقة بالبنية التركيبية في سياق طلب الفعل، ففي (أ) تظهر حركة الأسم في اتجاه البنية العميقة، إذ يظلّ المُرسِل غير ظاهر في البنية السطحية إلا تلفظًا، وفي (ب) تظهر حركة الأسهم نحو البنية السطحية، فبنية "افعل" تسمح بظهور مكونات المعنى في المتلقي، إذ يمثل إسناد2فاعلاً ديناميًا في التركيب، أي الممارسة الدينامية لعملية الاتصال، ومن المهم جدًا معرفة أنّ (إسناد1) مكوّن دلالي فعّال في البنية العميقة على الرغم من أنّه افتراض شكلي في الرسم السابق، فهو غير ظاهر في البنية السطحية "افعلْ"، إلا أنّ "المعنى التحتي منظم تمامًا في صورة مفاهيم وعلاقات يمكن أن تُخطط في صورة جمل أو تراكيب من أيّ نوع بطرق مختلفة"[31]، فالعلاقة بين (إسناد1) و(إسناد2) علاقة اتصالية تقدم في (أ) وظيفة طلب الفعل، وفي (ب) وظيفة تحقيق الفعل، وهذا تحليليتجاوز منهجية النحو التحويلي والتوليدي الرياضي، فنظرية تشومسكي تهتم بتحليل البنية السطحية كمنطلق أساسي في محاولة تقديم تصورات شكلية في البنية العميقة[32]، وهو منظور رياضي منطقي يُبقي مسألة العلاقة بين المعنى والتركيب قائمة في كل الاحتمالات الممكنة شكليًا[33].

إنّ العلاقة الوظيفية بين (أ) = إسناد1، و(ب) = إسناد2 يمكن أن تقدم ربطًا منطقيًابين الوظيفة الإسنادية وعلامة الآخر،فالبنية الدلالية في (أ) ذات أثر وظيفي في التركيبين "افعلْ" و"لتفعلْ" على حدّ سواء،وهذا يؤسس لتقديم تحليلات منطقية في محاولة تصنيف صيغ الأمر في الإعراب أو البناء وفق منظور وظيفي عامليفوق شكلي، أي عامل وظيفي متمثل في وظيفة طلب الفعل في إسناد1، ولنتمكن من فهم العلاقة بين إسناد1 وعلامة الآخر (=الجزم) يحسن أن نحلل موقع العامل النحوي (ل) في تركيب سياق طلب الفعل، أيقع العامل في إسناد1 أم في إسناد2؟

موقع العامل النحوي (ل)، في إسناد1 أو إسناد2

في محاولة تحديد موقع (ل) في بنية "افعلْ" و"لتفعلْ" يمكن الالتفات إلى العلاقة بين الصرف والتركيب في المستوى العميق لمكونات العلاقة الإسنادية في سياق طلب الفعل، وهو ما أسّسه الكوفيون في تحليلات البنية العميقة؛ إذ قدّروا (ل) في بنية "افعلْ"، وفقًا لإجراء تقابلات

وظيفية بين "افعلْ" و"لتفعلْ"، فالتركيبان يقدّمان وظيفة واحدة مما يؤسس لأن تكون المكونات الصرفية في البنية العميقة واحدة أيضًا.

وفي اللسانيات الوظيفية يفترض ديك Simon Deck وجود علاقة بين صيغ المكونات الصرفية والمواقع التي تحتلها، ويفترض أنّ تطبيق قواعد الصرف يسبق تطبيق قواعد الموقعة[34]، وعند تحليل العلاقة بين مكونات الصرف والمواقع التي تحتلها فإنّ (ل) سيشغل موقعًا واحدًا في التركيبين "افعلْ" و"لتفعلْ"، وهذا الموقع يتعلق بالوظيفة التي يقدمها العامل في التركيبين.

غير أنّ افتراض ديك (والمتوكل أيضًا) يبقي التحليل في المستوى الصرفي المُنجز في التركيب، أي مكونات الصرف المُنجزة في البنية السطحية، وهو ما يصحّ تحليله في بنية "لتفعلْ"، فـ (لـ) مكوّنٌ ظاهر في البنية السطحية، أما بنية "افعلْ" فتوجب افتراض مكوّنات الصرف في البنية العميقة لفهم العلاقة بين الإسنادين (= إسناد1 وإسناد2)، ولتحديد موقع العامل (ل) يمكن طرح السؤال: هل العامل النحوي (ل) من مكونات بنية إسناد1= إسناد التلفظ= إسناد طلب الفعل؟ أم من مكونات بنية إسناد2 = إسناد تحقيق الفعل؟ ووفقًا لتحليلات النحويين فإنّ (ل) هو من مكونات إسناد2، أي من مكونات بنية الإسناد في المُستقبِل Listener ، وهذا الافتراض في تحليل القدماء يبقي إشكالاً في وظيفة العامل (ل) في بنية التركيب، إذ تقدّم (ل) وظيفة طلب الفعل، وهي وظيفة قارة في إسناد1 لا في إسناد2، ووفقًا لتحليلات البصريين تكون (ل) في تركيب "لتفعلْ" فقط، وعند الكوفيين من مكونات التركيبين ظاهرًا في "لتفعلْ" ومضمرًا في "افعلْ". ولاختبار صحة تحليلات النحويين نفترض الشكلين الآتيين لبنية الجملة " لتفعل":

لتفعل =

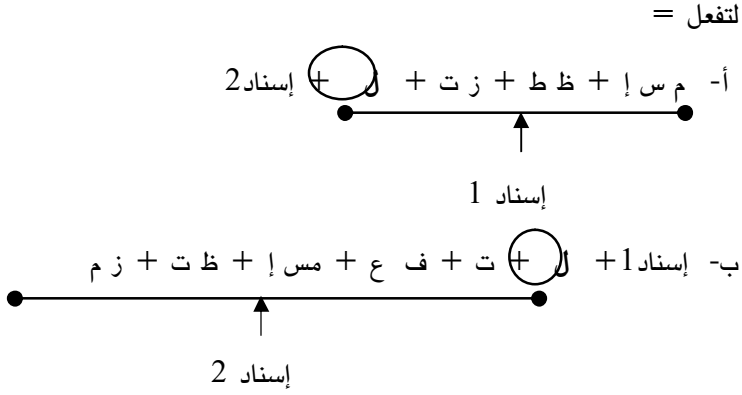

(م ر= مرسل / ظ ط = وظيفة طلب الفعل / زت = زمن التلفظ / لـ = عامل نحوي / ت = سابقة المضارعة / ف ع = فعل / م س = مُستقبِل / ز م = زمن مستقبل / ظ ت = وظيفة تحقيق الفعل).

في الافتراض (أ) يكون العامل النحوي (لـ) جزءاً من بنية الوظيفة النحوية = وظيفة طلب الفعل في إسناد1، وسيكون هذا الافتراض مقبولاً منطقيًا إذا تمّ ربط علاقة بنيوية بين وظيفة طلب الفعل في إسناد1، ووظيفة تحقيق الفعل في إسناد2، وسيكون ذلك مقبولاً في بنية التركيبين "افعلْ" و"لتفعلْ"، ذلك أنّ وظيفة طلب الفعل متشكلة زمن التلفظ في إسناد1، ومعلقٌ تحقُيقها في إسناد2 مستقبلاً، أي أنّ الفاعل (= م س إ) في إسناد 2 لا يقدّم وظيفة طلب الفعل، إنّما يقوم بوظيفة تحقيق الفعل، ووفقًا لهذا الافتراض فإنّ العامل النحوي (لـ) سيكون متشكلاً بنيويًا في المستوى العميق للتركيب "افعلْ" و"لتفعلْ" في إسناد 1 إسناد طلب الفعل، وهذا يؤسس لأن تكون تحولات الآخر في تركيب "افعلْ" مقيسة على تركيب "لتفعلْ"، ويؤسس – أيضًا– لأن يكون التركيبان واقعين في حالة نحوية واحدة إعرابا أو بناءً.

أما الافتراض (ب) ففيه إشكال، من جهة أنّه افتراضٌ يلغي وظيفة طلب الفعل في إسناد1، ويجعلها في إسناد2 الذي يقدّم وظيفة تحقيق الفعل، أي أنّ الافتراض: إسناد1+لـ + إسناد2 افتراض غير مقبول من وجهة المنطق الوظيفي في العلاقة بين المُرسِل والمُستقبِل، فالمرسل يقوم بوظيفة طلب الفعل، والمستقبل يقوم بوظيفة تحقيق الفعل.

إنّ محاولة افتراض موقع العامل في إسناد1 تؤكد أنّ وظيفة (لـ) هي وظيفة دلالية ونحوية في التركيبين: "افعلْ" و"لتفعلْ" على حدّ سواء، وهي وظيفة تؤسس لإقامة حالة نحوية واحدة (= جزم) في التركيبين، فالعلاقة بين الوظيفة الدلالية = وظيفة طلب الفعل في إسناد 1 وحالة الآخر في إسناد 2 هي علاقة توضح تفصيلات الإسناد في سياق طلب الفعل مستقبلاً، فالإسناد في سياق طلب الفعل إسنادٌ معلق زمنيًا على المستقبل Future، والعربية تميّز بين نمطين إسناديين في الفعل بوجه عام (= الفعل Verb): إسناد مغلق (= منقض / تام) (Closing Prediction)، وإسناد منفتح حرّ (Open Prediction). في الإسناد المغلق تنعدم علاقة الربط الوظيفي بين علامة الآخر ووظيفة الإسناد، بحيث يصبح الإسناد خلوًا من أيّ دلالة نحوية ديناميّة، وتنحصر وظيفة الإسناد في إجراء علاقة ثابتة دلاليًا ونحويًا بين مكونات التركيب، وهو ما يوجد في العربية في حالة الأفعال الماضية، حيث تمثّل الأفعال الماضية حالة إسناد منقضٍ، وهي بذلك أفعال مبنية، أي أنّ إسنادها مبنيّ ثابت.

وفي الإسناد المنفتح الحرّ تبقى وظيفة الإسناد ذات فعالية دينامية في العلاقة بين المُرسِل Sender والمُستقبِل Listener، ويكون الإسناد حاملاً لمؤثرات نحوية وزمنية (= وجهة الإسناد) تسهم في إقامة علامة الآخر في الفعل، وتتشكل هذه الحالة في الأفعال المضارعة، وأفعال الأمر، فالأفعال المضارعة، وكذا أفعال الأمر، تقدّم إسنادًا ديناميًا في بنية التركيب، مما يلزم إيجاد وظيفة إعرابية تضبط حركة الإسناد في الفعل وتوجهها، ولعلّ فكرة الربط بين حالة الآخر وبنية

المعنى الإسنادي فكرة غير مقبولة في الفكر النحوي، فالفعل بوجه عام – وفق أغلب النحاة – معرب بالمشابهة لا بالآصالة، ويقدّم الإعراب فيه وظيفة الكشف عن صحة التركيب نحويًا[35]، أي خطّ العمل النحوي، فهو إعراب يتصل بالشكل دون البنية.

وقد حاول بعض المحدثين تقديم تحليلات وظيفية لفهم العلاقة بين وظيفة الإسناد وتحولات الآخر في الفعل المضارع، إذ يرى الكسّار أنّ:" نصب المستمر (= المضارع) عائد إلى فكرة الشكّ التي تدخلها عليه بعض الحروف التي تسبقه، وأنّ رفعه ناجم عن تحقيقه وتأكيده وقوة فاعليته واستمرارها[36]"، "وأنّ جزمه عائدٌ إلى قطع الفعالية وضعفها،.... أو جعلها بمعنى الطلب"[37]. غير أنّ االكسّار يرى أنّ:"صيغة الأمر" لا يُقصد منها الدلالة على حدث مقترن بزمن، أي أنّه لا ينطبق عليها تعريف النحاة للفعل، وإنّما هي صيغة فعلية يُراد بها تنبيه المخاطب بالكلام إلى لزوم قيامه بالحدث"[38]، ومع أهمية رأي الكسّار والتنبيه إلى العلاقة بين المُرسِل والمُستقبِل إلا أنّ تحليل فكرة الإسناد في صيغ الأمر يدلّ على أنّها صيغ فعلية، فرغبة المتكلم في تنبيه المخاطب هي عملية إسنادية تامة واقعة في زمن التلفظ، وهذا يدلّ على أنّ فكرة الحدث (= فعل) مُنجزة دلاليًا في زمن التلفظ، وأنّ وقوعها مطلوب في إسناد المخاطب = إسناد2 مستقبلاً في الأغلب، وهي صورة مشابهة للمُنجز اللغوي دلاليًا في بنية التعليق الشرطي، فجواب الشرط في المُرسِل يقدم وظيفية تنبيهية للقيام بفعل الشرط في المُستقبِل Listener مستقبلاً Future.

إنّ وظيفة الجزم في سياق طلب الفعل تدلّ على تعليق وقوع الإسناد مستقبلاً في إسناد 2، فالجزم علامة وظيفية تدلّ على دينامية التعليق الإسنادي بين مسند سيقع مستقبلا، ومسند إليه سيقوم بالفعل (= الحدث)، وهذه الوظيفة الدلالية في إعراب الجزم تظهر في التركيبين "افعلْ" و"لتفعلْ" إذ العلاقة بين حالة الآخر وبنية المعنى الإسنادي متعلقة في إسناد1، مما يجعل القول بإعراب "افعلْ" مقبولا من وجهة التحليل الوظيفي للعلاقة بين مكونات المعنى الإسنادي ومعنى الإعراب في حالة الآخر.

أمّا ظهور (لـ) في "لتفعلْ" وعدم ظهورها في "افعلْ" فيرجع إلى منطق بنيوي شكلي يتعلق بدخول سوابق المضارعة (= ن، أ، ت، ي)، وما تقدّمه هذه السوابق من دلالة على المخاطب غائبًا أو حاضرًا، إذ بنية المنجز "لـ + افعل" غير مقبولة شكليًا في اللغة العربية، وتسمح العربية بالتركيب:" لـ + تـ + فعل ".

The Imperative Verbs into Declinable or Indeclinable New Reading in the Structure and Semanticfunction of These Verbs

Ahmad Bsharat, *Department of Arabic Language, Higher Colleges of Technology, Abu Dhabi, United Arab Emirates.*

Abstract

The imperative verbs such as “do it” (= If^al) or “to do it”(=Litaf^al) are considered to be one of the controversial issues in Arabic grammar. According to al Basra Grammarians, these verbs are indeclinable whereas al Kufa Grammarians considered these verbs as declinable. This salient difference between the grammarians may be attributed to the difference of their approach in reading the relations between the verbs structure and the Parsing function. Al Basra Grammarians showed that these verbs are indeclinable because these verbs do not contain one of the prefixes which should be in the constituents of these verbs. They should contain the governor (= Grammatical Governor). But Al Kufa Grammarians think that these verbs contain the prefixes and governor in the deep structure. This research seeks to present a new reading in the structure and in prediction function of the imperative verbs in order to classify these verbs into declinable or indeclinable, and to establish the relation between the predication function in the deep structure and the sign of the end in these verbs.

الهوامش

(1) وتستعمل العربية أسلوبيات كثيرة لتقديم وظيفة طلب الفعل مستقبلا، فالاستفهام يقدم أحيانا معنى طلب الفعل، وكذا أسلوب التحضيض وغيره، غير أنّ موضوع البحث هو مسألة أمثلة الأمر وقضايا التركيب والدلالة فيها، غاية الوصول إلى تصنيف هذه الصيغ في الإعراب أو البناء.

(2) المهيري، عبد القادر، لِمَ أُعرب الفعل المضارع؟ ص 11،

(3) الأنباري، الإنصاف، تحقيق، جودة مبروك محمد مبروك، ورمضان عبدالتواب، القاهرة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 2002م، ص425.

(4) الأنباري، الإنصاف، ص 427.

(5) الأنباري، الإنصاف، ص 426.

(6) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2 / ص147.

(7) ديوان رؤبة بن العجاج، دراسة وتحقيق، راضي محمد عيد نواصرة، الأردن، عمّان، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2010م، ص 197؛ وورد الشاهد بلا نسبة في: الإنصاف، 417؛ وفي المغني ج2 ص695 الشاهد رقم 940 لرؤبة بن العجاج برواية: ومهمه مغبرة أرجاؤه... كأن لون أرضه سماؤه؛ ونسب إلى رؤبة بن العجاج في شرح شذور الذهب ص 320.

(8) ديوان أبي طالب عمّ النبي صلى الله عليه وسلم، جمعه وشرحه محمد التونجي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1994م، ص61.

(9) انظر: الإنصاف، ص 418 وما بعدها، وأسرار العربية، الصفحات 318-325؛ وابن يعيش، شرح المفصل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م، ج4 ص 293؛ وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج2 / الصفحات 534-540.

(10) الأنباري، الإنصاف ص 414.

(11) قرأ الجمهور بالياء على أمر الغائب:"فليفرحوا" انظر: أبو عمرو الداني، جامع البيان في القراءات السبع، ج2 / ص 307؛ وانظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، وشارك في تحقيقه، زكريا عبد المجير النوتي، وأحمد النجولي الجمل، وقرظه، عبد الحيّ الفرماوي، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ج5، ص170؛ وعن النبي صلى الله عليه وسلم:" فلتفرحوا"، والكسائي في رواية زكريا بن وردان، وقرأ زيد بن ثابت " فلتفرحوا" وأبو جعفر المدني وأبو النتاح؛ انظر: ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، القراءات الشاذة، إربد، الأردن، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط 2002م، ص 57؛ وروى رويس والمطوعي عن الأعمش بالتاء: " فبذلك فلتفرحوا" انظر: البغدادي، سبط الخياط البغدادي، المبهج في القراءات السبع، ج2 / ص 346. وقرأ يعقوب في رواية رويس " فلتفرحوا" انظر: أبي زرعة، عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، حققه وعلق حواشيه سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1979م، ص 333؛ وأبو علي الفارسي، الحجة للقراءات السبع، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م، ص 367؛ ورُوي عن ابن عامر أنّه قرأ "فلتفرحوا"

بالتاء على الخطاب للكفار، انظر: مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق أحمد مهدلي، بيروت، لبنان، كتاب ناشرون، ط1، 2011، ص 369.

(12) ينسب النحاة هذا الشاهد إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، غير أنه لم يرد في كتب الحديث الشريف، انظر الشاهد عند: الأنباري، الإنصاف، ص 415؛ والأنباري، أسرار العربية، ص 318؛ والسيوطي جلال الدين، همع الهوامع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، ط 1979م، ج4 ص 308؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج4 ص 293؛ وابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ط 1996م، ج4 ص 182؛ وابن هشام، مغني اللبيب، ج1 ص 227.

(13) ورد الشاهد في الإنصاف ص 415، ولم يرد في كتب الحديث بلفظ الأمر (باللام)، بل ورد بلفظ: "زرّه"، "ازرره"، "يزرّه".

(14) الإمام أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، بيروت، دار ابن حزم، ومكتبة المعارف، ط1، 1995، ج2، ص769، حديث رقم (1297) (باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا) حدثنا إسحاق بن إبراهيم وعلي بن خشرم. جميعا عن عيسى بن يونس. قال ابن خشرم: أخبرنا عيسى عن ابن جريج. أخبرني أبو الزبير؛ أنه سمع جابرا يقول: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمي على راحلته يوم النحر، ويقول "لتأخذوا مناسككم. فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه".

(15) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، اعتنى به، عز الدين ضلّي، وعماد الطيار، وياسر حسن، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، 2008م؛ (كتاب الصلاة - باب وجوب الصلاة في الثياب) (عن سلمة بن الأكوع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "يزرّه ولو بشوكة".

(16) أبو داوود، سنن أبي داوود، المسمى بالسنن، رقم كتبه وصنع فهارسه، هيثم بن نزار تميم، بيروت، لبنان، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1999م، (باب في الرجل يصلي في قميص واحد) حدثنا القعنبيّ، حدثنا عبد العزيز – يعني ابن محمد- عن موسى بن إبراهيم، عن سلمة بن الأكوع، قال:" قلت يا رسول الله إني رجل أصيد أفأصلي في القميص الواحد؟ قال: نعم، وازرره ولو بشوكة" حديث 81/80 (632) ص152.

(17) مختصر سنن النسائي، اختصره وشرح جمله وألفاظه وعلّق عليه، مصطفى ديب البغا، دمشق - بيروت، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1997م؛ حديث رقم 756، (كتاب القبلة، باب الصلاة في قميص واحد).

(18) البيت بلا نسبة ولم أعثر على قائل له، انظر: الأنباري في الإنصاف، ص 415؛ والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1/ص55؛ والبغدادي، خزانة الأدب،ج 9/ص14؛ وفي المغني "كي لِتَقْضِيَ حَوَائِجَ المسلمينا؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ج1/ص227؛ ويعقوب، إميل

بديع، المعجم المفصل في شواهد العربية، ط1،ج 8/ص93؛ والسيوطي، جلال الدين، شرح شواهد المغني، ج 2/ص602.

(19) البيت بلا نسبة مجهول القائل، الإنصاف، ص 415.

(20) البيت بلا نسبة، مجهول القائل، الإنصاف، ص 415.

(21) الأنباري، الإنصاف، ص 415-416؛ وأسرار العربية، الصفحات 317-320.

(22) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج 2/ص46.

(23) ابن يعيش، شرح المفصل،ج 4/ص293؛ وانظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ص4 وص47.

(24) سيبويه، الكتاب، ج 1/ص13؛ وابن السراج، الأصول في النحو، ج 1/ص46؛ وابن الخشاب، المرتجل، ص 35؛ وابن جني، الخصائص، ج1/ص37.

(25) الأنباري، الإنصاف، ص 425.

(26) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل،ج 4/ص290.

(27) انظر: عمايرة، إسماعيل، مقطع المضارعة بين العربية واللغات السامية، مجلة أبحاث اليرموك سلسلة الآداب واللغويات، مجلد 12، العدد 2، ص 122.

(28)انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 527؛ وانظر: السكاكي، مفتاح العلوم، الصفحات 205، 209، 240.

(29) انظر: فاطمة البطال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون، دراسة ونصوص، ص 40، وانظر: ممدوح عبدالرحمن الرمالي، الألسنية والتحليل الوظيفي للغة، عرض ونقد، ص19.

(30) جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، مراجعة يوئيل عزيز، ص 167؛ وانظر: المتوكل أحمد، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص 23.

(31) روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، ص 121.

(32) ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة، ص 15.

(33) انظر: جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق حلمي خليل، ص 31، وص 103 وما بعدها.

(34) أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية، قضايا ومقاربات، ص18.

(35) انظر: الرضي، شرح الكافية،ج 2/ص227، وابن يعيش، شرح المفصل،ج 7/ص11، وانظر: عمايرة، خليل، في التحليل اللغوي، ص 186، وريمون طحان، الألسنية العربية، ص16.

(36) الكسار، المفتاح، ص 208؛ وانظر: الجواري، نحو الفعل، ص 24؛ والجواري، نحو التيسير، ص 217؛ والعقاد، اللغة الشاعرة، ص84.

(37) انظر: الكسار، المفتاح، الصفحات 196، 197.

(38) الكسار، المفتاح، ص217.

المصادر والمراجع

ابن الحاجب النحوي المالكي، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق وتقديم موسى بناي العليلي، بغداد، مطبعة العاني.

ابن الحاجب النحوي المالكي، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، **الكافية في النحو**، شرح الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية.

ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد، **المرتجل في شرح الجمل**، تحقيق، علي حيدر، دمشق، مكتبة مجمع اللغة العربية، ط1، 1972م.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق، عبدالحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1988م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن حني، **الخصائص**، تحقيق، محمد علي النجار.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، **القراءات الشاذة**، إربد، الأردن، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط 2002م.

ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ط 1996م،

ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ومعه كتاب منتهى الأرب، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد.

ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، والقاهرة، مطبعة المدني.

ابن يعيش، موقف الدين أبو البقاء الموصلي، **شرح المفصل**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م.

أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد أبي سعيد، **أسرار العربية**، تحقيق، محمد بهجة البيطار، دمشق، مطبعة الترقي، 1957م.

أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد أبي سعيد، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق، جودة مبروك محمد مبروك، ورمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 2002م.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، **تفسير البحر المحيط**، دراسة وتحقيق، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، وشارك في تحقيقه، زكريا عبد المجير النوتي، وأحمد النجولي الجمل، وقرظه، عبد الحيّ الفرماوي، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.

أبو داوود، **سنن أبي داوود، المسمى بالسنن**، رقم كتبه وصنع فهارسه، هيثم بن نزار تميم، بيروت، لبنان، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1999م.

أبو زرعة، عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، **حجة القراءات**، حققه وعلق حواشيه سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1979م.

أبو علي الفارسي، **الحجة للقراءات السبعة**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م.

أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمرو الداني، **جامع البيان في القراءات السبع**، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، ويحي مراد، القاهرة، دار الحديث، ط2006م.

الأزهري، الشيخ خالد، **شرح التصريح على التوضيح**، القاهرة، دار إحياء الكتب.

الإمام أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري، **صحيح مسلم**، بيروت، دار ابن حزم، ومكتبة المعارف، ط1، 1995م.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، اعتنى به، عز الدين ضلّي، وعماد الطيار، وياسر حسن، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، 2008م.

البغدادي، سبط الخياط البغدادي، عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله، **المبهج في القراءات السبع**، تحقيق، سيد كسروي حسن، بيروت، صيدا، دار الكتب العلمية، ط1، 2006م،

البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، مصر، مكتبة الخانجي،، 1981م.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد أبو بكر، **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلّق عليه، محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط5، 2004م.

جمال الدين، مصطفى، **البحث النحوي عند الأصوليين**، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، سلسة دراسات (228).

الجواري، أحمد عبد الستار، **نحو التيسير دراسة ونقد منهجي**، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1984م.

حسّان، تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة للكتب، ط3، 1985م.

ديوان أبي طالب عمّ النبي صلى الله عليه وسلم، جمعه وشرحه محمد التونجي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1994م.

ديوان رؤبة بن العجاج، دراسة وتحقيق: راضي محمد عيد نواصرة، الأردن، عمّان، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2010م،

السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي، **مفتاح العلوم**، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه، نعيم زرزور، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1983م.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، بيروت، عالم الكتب، ط3، 1983م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن محمد، **الأشباه والنظائر في النحو**، بيروت – لبنان، دار المعارف، ط1، 1984م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن محمد، **شرح شواهد المغني**، تصحيح وتعلقات العلامة محمد محمود الشنقيطي، لجنة التراث العربي، (د.ت).

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن محمد، **همع الهوامع**، تحقيق وشرح عبدالعال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، ط 1979م.

العقاد، عباس محمود، **اللغة الشاعرة، مزايا الفن والتعبير في اللغة العربية**، مكتبة غريب، 1900م.

عمايرة، خليل أحمد، **في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي والنفي اللغوي وأسلوب الاستفهام**، تقديم سلمان حسن المعاني، الزرقاء- الأردن، مكتبة المنار، ط1، 1987م.

فاطمة البطال بركة، **النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون، دراسة ونصوص**، بيروت، الحمراء، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1993م,

الكسّار، محمد، **المفتاح لتعريب النحو**، المكتب العربي للإعلان، 1976م.

المتوكل، أحمد، **التركيبات الوظيفية، قضايا ومقاربات**، الرباط، مكتبة دار الأمان، ط1، 2005،

المتوكل، أحمد، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية**، الرباط، دار الأمان، الجزائر- الجزائر، وبيروت لبنان، منشورات الاختلاف، منشورات ضفاف، ط1، 2013م.

مختصر سنن النسائي، اختصره وشرح جمله وألفاظه وعلّق عليه، مصطفى ديب البغا، دمشق - بيروت، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1997م.

مكي بن أبي طالب القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق أحمد مهدلي، بيروت، لبنان، كتاب ناشرون، ط1، 2011م.

ممدوح عبد الرحمن الرمالي، **الألسنية والتحليل الوظيفي للغة، عرض ونقد.**

ميشال زكريا، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة**، بيروت – الحمراء، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، 1986م.

يعقوب، إميل بديع، **المعجم المفصل في شواهد العربية**، ط1، دار الكتب العلمية، 1996م.

الكتب المترجمة

جون لاينز، **اللغة والمعنى والسياق**، ترجمة عباس صادق الوهاب، مراجعة يوئيل عزيز، العراق- بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 1987م.

جون لاينز، **نظرية تشكومسكي اللغوية**، ترجمة وتعليق حلمي خليل، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، ط1 1985م.

روبرت دي بوجراند، **النص والخطاب والإجراء**، ترجمة تمام حسان، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 1998م.

البحوث والرسائل الجامعية:

بلعبكي: رمزي، **نحو الفعل المضارع ومكانته في التراكيب الإسنادية**، رسالة قدمت لنيل درجة أستاذ في الأدب، أيّار،1975م.

عمايرة إسماعيل، **مقطع المضارعة بين العربية واللغات السامية**، مجلة أبحاث اليرموك سلسلة الآداب واللغويات، مجلد 12، العدد 2، ص 122.

المهيري: عبد القادر، **لِمَ أعرب الفعل المضارع**، حوليات الجامعة التونسية، العدد السادس عشر، 1978م.